

ويتضمن هذا الأسبوع:

- عرضاً لأبرز الأحداث التي حدثت الأسبوع الماضي على الساحة العالمية

- من الصحافة العالمية: ما مدى قوة البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية الذي تتزعمه الصين؟

- تحليل خاص : هل يمكن تجاهل أجراس إنذار سوق السندات؟

- تحليل لأداء أسواق المال العالمية وتغيرات أسعار السلع والخامات

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أبرز الأحداث على الساحة العالمية

النقد الدولي يخفض توقعاته بشأن النمو الاقتصادي العالمي

وكالة أنباء الشرق الأوسط

خفض صندوق النقد الدولي توقعاته بشأن النمو الاقتصادي العالمي في ظل تزايد عدم اليقين في الأسواق العالمية الناتج عن تصويت بريطانيا بالانفصال عن الاتحاد الأوروبي.

وأعلن الصندوق تخفيض توقعاته بشأن النمو الاقتصادي العالمي خلال عامي 2016 و2017 بمقدار العشر لكل عام مقارنة بأخر توقعات اقتصادية في أبريل الماضي.

وذكر أن بريطانيا تأتي على قائمة الدول التي تشهد أكبر تخفيض للنمو في 2016 و2017.

وقال المستشار الاقتصادي لصندوق النقد الدولي موريس اوبستفيلد إن الصندوق كان يستعد لتحديث تقييمه بشأن النمو العالمي قبل الاستفتاء البريطاني بسبب النمو الذي فاق التوقعات في اليابان ومنطقة اليورو بالإضافة إلى تعافي أسعار السلع.

المستثمرون يتجهون لاصطياد الصفقات العقارية في "لندن" مع هبوط الإسترليني

موقع أرقام

اتجه المستثمرون حول العالم لاصطياد الصفقات العقارية في المملكة المتحدة، بدعم تراجع الجنيه الإسترليني، وانخفاض قيمة العقارات في "لندن".

واشترى بنك "ويلز فارجو" الأمريكي مبنى مكتبيا جديدا في "لندن" رغم إعلانه سابقا تخطيطه لاستئجار العقارات فحسب.

ورغم عدم إعلان البنك الأمريكي سعر الصفقة، إلا أن "سي إن إن موني" أشارت إلى أن قيمة العقار الجديد بلغت 300 مليون إسترليني.

وانخفضت قيمة الجنيه الإسترليني بنسبة 12% منذ تصويت البريطانيين لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي في 23 يونيو الماضي، ما قلص من قيمة العقارات في البلاد من حيث القيمة الدولارية.

ومن جانب آخر، اشترى قطب العقارات الصيني "تشانغ سونج كيو" فندقا في وسط "لندن" بقيمة 42.3 مليون إسترليني (55.6 مليون دولار) يوم الثلاثاء الماضي، وهو ما يقل بنحو 8 ملايين دولار عن قيمته قبل الاستفتاء البريطاني وفقا للقيمة الدولارية.

"النقد الدولي" يتوقع تباطؤ الاقتصاد العالمي بعد "بريكست"

وكالة الأنباء الفرنسية

خفض صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو العالمي بسبب انعدام اليقين الناجم عن اختيار البريطانيين الانفصال عن الاتحاد الأوروبي في مناخ من التعثر الاقتصادي.

وكتب صندوق النقد في تقريره عن توقعاته الفصلية الجديدة أن "نتائج التصويت في المملكة المتحدة جعلت مخاطر تراجع الاقتصاد العالمي كبيرة."

وتوقع الصندوق أن لا يسجل الناتج الداخلي العالمي أكثر من 3.1% في 2016 و3.4% في 2017 بتراجع 0.1 نقطة مقارنة مع أبريل وحالة مقلقة من الركود مقارنة مع 2015.

وكتب صندوق النقد أن التراجع المسجل حاليا لا يزال ضئيلا، لكن الوضع قد يستغل إذا لم تتوصل لندن وشركاؤها الأوروبيون إلى الاتفاق على شروط العلاقات الاقتصادية الجديدة ولم تحل مسألة الوصول إلى السوق الأوروبية الموحدة.

وقال التقرير إن "المفاوضات الطويلة التي ستسبق على الأرجح التوصل إلى رسم العلاقات الجديدة قد تترك أثارا أكبر من المتوقع على الاقتصاد العالمي."

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ويُؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

ووفق سيناريو كارثي اعتبره الصندوق أقل ترجيحاً، توقع التقرير تراجع نمو الاقتصاد العالمي إلى 2.8% اعتباراً من 2016، وأن تكون منطقة اليورو معرضة "لتوترات معممة في القطاع المصرفي" وفق صندوق النقد.

ولكن تأثير بريكست على بريطانيا سيكون سريعاً، إذ بدأ الصندوق أقل تفاؤلاً بكثير بالنسبة للنمو البريطاني هذه السنة متوقعاً تحقيق 1.7% بتراجع 0.2 نقطة ومزيداً من التراجع في 2017 مع 1.3% بتراجع 0.9 نقطة.

وفي حال تحقق السيناريو الأسوأ، ستعاني بريطانيا من "الركود" بسبب ترجيح انتقال قسم كبير من الخدمات من وسط الأعمال في لندن إلى مدن أوروبية أخرى وتسجيل تراجع أقوى من المتوقع في الاستهلاك والاستثمار في باقي أنحاء البلاد.

وقال كبير اقتصاديي الصندوق موريس أويستفيلد، إن "الغموض يحيط بشكل استثنائي بتبعات بريكست."

وكتب صندوق النقد أن المناخ العام ليس مواتياً وبريكست "يضيف جرعة كبيرة من انعدام اليقين بشأن تحقيق نهوض ضعيف أصلاً في الاقتصاد العالمي"، بعد أن كان مستعداً إلى زيادة توقعاته العالمية بصورة طفيفة قبل صدمة الاستفتاء البريطاني.

اليونان تتجاوز مستهدف فائض الموازنة خلال النصف الأول

موقع أرقام

حققت اليونان فائضاً في الموازنة الأساسية بنحو 2.5 مليار يورو (2.8 مليار دولار) خلال النصف الأول من العام الحالي، وفقاً لبيانات وزارة المالية.

وتتخطى بذلك اليونان مستهدف الحكومة خلال هذه الفترة والمقدر بمليار يورو (1.1 مليار دولار) نظراً لانخفاض الإنفاق وزيادة الإيرادات.

وتأخذ الموازنة العامة للدولة في الاعتبار فقط عمليات الحكومة المركزية ولا تشمل الحسابات العامة، والتي تتكون من الحكومة محلية وجزء من الإنفاق العسكري بالإضافة إلى بعض نفقات الرعاية الاجتماعية.

وقالت الوزارة إن إجمالي الإيرادات في النصف الأول بلغ 23 مليار يورو (25.3 مليار دولار) متجاوزاً المستهدف بنحو 146 مليون يورو (160.7 مليون دولار) وأضافت أن نفقات الميزانية وصلت إلى 24 مليار يورو (26.4 مليار دولار) أقل من المستهدف بحوالي 3.35 مليار يورو (3.7 مليار دولار).

ويشمل فائض الموازنة مبلغ ملياري يورو (2.2 مليار دولار) في الإيرادات من برنامج الاستثمار العام في البلاد، والذي يضم تمويلاً من الاتحاد الأوروبي بهدف تعزيز البنية التحتية لليونان وتدعيم القدرة التنافسية لها.

الاقتصاد الأمريكي قد يحقق أطول فترة انتعاش له على الإطلاق

موقع أرقام

يعد الانتعاش الذي يعيشه الاقتصاد الأمريكي منذ 7 سنوات هو رابع أطول انتعاش منذ عام 1850، وما زالت احتمالات تواصل الأداء الإيجابي للاقتصاد لتخطيم الأرقام القياسية قائمة إلى الآن، بحسب "ماركت ووتش".

وبدأ طريق التعافي عقب الركود في منتصف 2009 ويوليو الجاري ليصل إلى شهره الرابع والثمانين، وبحلول فبراير/شباط القادم ستعتبر فترة الانتعاش الاقتصادي التي تحياها الولايات المتحدة هي ثالث أطول مدة.

ويمكن للانتعاش أن يتوسع ليكسر كل الأرقام القياسية المسجلة سابقاً بنحو 120 شهراً إذا استمر في أدائه الإيجابي حتى يونيو 2019.

وتحدث معظم فترات الركود الحديثة عن طريق دورة من رفع أسعار الفائدة، ما يزيد من تكلفة الحصول على القروض، بينما خلال الانتعاش الحالي أبقى مجلس الاحتياطي الفيدرالي سعر الفائدة قرب الصفر تقريباً.

ورفع الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة للمرة الأولى منذ تسع سنوات في ديسمبر/كانون الأول 2015، لكن بمقدار ربع نقطة مئوية فقط.

ومن المستبعد أن يتم رفع أسعار الفائدة خلال العام الحالي مرة أخرى، نظراً للمخاوف بشأن سوق العمل والاقتصاد الأمريكي، والتطورات المقلقة في الخارج مثل تصويت المملكة المتحدة لصالح مغادرة الاتحاد الأوروبي.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

صندوق النقد يرفع توقعاته للنمو في المنطقة

(أ ف ب)

رفع صندوق النقد الدولي أمس من توقعاته للنمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال 2016، بفعل تحسن طفيف في أسعار النفط. ورأى الصندوق في تقرير أصدره أن المنطقة، إضافة إلى أفغانستان وباكستان، ستسجل نموا اقتصاديا يبلغ 3,4% هذه السنة، بزيادة طفيفة عن توقع سابق بلغ 3,1%. وفي المقابل، خفض الصندوق توقعاته التي أصدرها في أبريل للنمو الاقتصادي في 2017، ليصبح 3,3% بدلا من 3,5%.

وعزت المؤسسة المالية الدولية هذا الخفض إلى عوامل عدة أبرزها «الإرهاب» والتأثيرات الجيوسياسية على المنطقة. وتشكل أسعار النفط عاملا مؤثرا في النمو الاقتصادي لول المنطقة، والتي تشمل مستوردين أساسيين كمصر والمغرب، ومنتجين بارزين كدول الخليج والعراق وإيران التي بلغ مستوى إنتاجها اليومي أكثر من مليوني برميل بعد رفع العقوبات الاقتصادية عنها في يناير.

وانخفضت أسعار النفط بشكل حاد عالميا منذ منتصف عام 2014، ووصلت إلى مستويات ما دون الثلاثين دولارا للبرميل في وقت سابق من هذه السنة. إلا أن الأسعار شهدت بعض التحسن في الأسابيع الماضية، وتتداول حاليا عند مستويات تقارب 45 دولارا للبرميل.

الصين تخفف قواعد الاستثمار في مناطق التجارة الحرة

صحيفة القبس الكويتية

ذكرت تقارير إخبارية أن الحكومة الصينية قررت تخفيف القواعد الحاكمة للاستثمار في 4 مناطق تجارية حرة صينية بشكل مؤقت، بهدف السماح للمستثمرين الأجانب بتمويل مشروعات استثمارية مملوكة بالكامل لهم في عدد من المجالات منها إنتاج الحديد الخام والصلب ومحطات الغاز. ونقلت وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا) عن بيان رسمي للحكومة الصينية القول إن قرار التعديل المؤقت للإجراءات الإدارية في مناطق التجارة الحرة في شنغهاي وجوانج دونج وتيانجين وفوجيان صدر بموافقة اللجنة المركزية لمؤتمر الشعب (البرلمان) الصيني.

ويتضمن التعديل 51 بندا منه أكثر من 20 بندا يتضمن تغييرات تتراوح بين الموافقات الإدارية والتسجيل الإداري للاستثمار الأجنبي. كما تسمح التعديلات بامتلاك الأجانب نسبة 100% من المشروعات في عشرات المجالات خارج القائمة السلبية للاستثمار الأجنبي والتي تحدد المجالات التي لا يسمح فيها بامتلاك الأجانب لحصة الأغلبية من أسهم المشروع.

ومن جهة ثانية، قالت وزارة التجارة الصينية إن تدفقات الاستثمارات المباشرة في القطاعات غير المالية من الصين إلى الخارج قفزت بنسبة 58.7 في المئة في الأشهر الستة الأولى من 2016 لتصل إلى 88.86 مليار دولار مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي.

وصعدت الاستثمارات المتجهة من ثاني أكبر اقتصاد في العالم إلى الخارج في شهر يونيو 44.9 في المئة إلى 15.34 مليار دولار.

وزادت استثمارات الصين في الخارج 61.9 في المئة في الأشهر الخمسة من يناير إلى نهاية مايو مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي لتصل إلى 479.26 مليار يوان (72.86 مليار دولار).

كيري: محادثات تجارة غير رسمية قد تبدأ قبل خروج بريطانيا

(رويترز)

قال وزير الخارجية الأمريكي جون كيري إنه أصبح من المهم أكثر من أي وقت مضى أن يبرم الاتحاد الأوروبي اتفاق تجارة مع الولايات المتحدة مضيفا أنه من المستحيل أن تبرم بريطانيا اتفاق تجارة مع واشنطن قبل مغادرتها الاتحاد.

كانت بريطانيا صوتت في استفتاء الشهر الماضي لصالح مغادرة الاتحاد الأوروبي لكن الحكومة الجديدة لرئيسة الوزراء تيريزا ماي لم تبت بعد في موعد بدء محادثات الخروج بشكل رسمي.

وقال كيري متحدثا في لندن إنه سيكون "من المستحيل عمليا" إبرام اتفاق تجارة مع بريطانيا قبل أن تغادر الاتحاد الأوروبي لكنه أضاف بعد محادثات مع وزير الخارجية الجديد بوريس جونسون أنه يمكن البدء في محادثات غير رسمية قبل ذلك.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا قدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعدّ بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

يتعين على مصر الانتباه إلى أن تطورات الأزمة الاقتصادية العالمية تشهد تحولات جديدة سواء على مستوى التأثيرات حيث بدأت الولايات المتحدة تخرج نسبيا من حالة الركود في حين تسعى الدول النامية للدخول في شراكات جديدة في ظل سعي الصين من خلال البنك الآسيوي للتحويل إلى قوة اقتصادية عالمية بينما تتصاعد وتيرة مخاوف الركود الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي مما يستلزم أن تنتبه الحكومة المصرية إلى ضرورة وضع سياسات تحفيزية وتنشيطية للاقتصاد تعتمد في الأساس على تنمية وتنشيط الصناعة المحلية والإحلال محل الواردات وتنمية الصادرات للأسواق التي تشهد مصر فيها ميزة نسبية، خاصة الأسواق العربية والأفريقية مع السعي لوضع سياسات متوسطة المدى لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة لرفع مستوى النمو الاقتصادي والتنمية بعيدا عن تأثيرات الأزمة المالية العالمية التي تشهد تحولات جديدة حاليا.

كما يجب الأخذ في الاعتبار أن هناك ضرورة قصوى للاستمرار في قياس الأثر المتوقع لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي؛ حيث لازالت تداعياته تظهر آثارها تباعا. كما أن مصر لم تتخذ حتى الآن خطوات كبيرة في سبيل عقد اتفاقية تجارة مع بريطانيا خلافا لما تقوم به العديد من دول العالم حاليا وهو ما يستدعي الإسراع في هذه الخطوة.

ويظهر الاتجاه الصيني لتخفيف الإجراءات المتعلقة بعمل المناطق الحرة لزيادة جذب الاستثمارات ما أغفلته تعديلات قانون الاستثمار المصري الصادر في مارس 2015 بالنسبة لهذا القطاع الحيوي الذي يمثل جانبا رئيسيا من صادرات ومنتجات مصر و هو ما يستدعي سرعة اتخاذ خطوات لإعادة تنظيم قطاع المناطق الحرة الخاصة في التشريع القانوني المصري.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

من الصحافة العالمية: ما مدى قوة البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية الذي تتزعمه الصين؟

موقع أرقام

يتنامى نفوذ الصين حول العالم بشكل يورق الكثيرين، وفي نفس الوقت، فإن الاضطرابات المالية الأخيرة في ثاني أكبر اقتصاد في العالم تعرض المستثمرين للمخاطر، وبالتالي، فإن هذا المزيج بين القوة والمخاطر قد جعل البعض يخافون من الصين، والبعض الآخر يخاف عليها.

في ضوء ذلك، لدى الجانبين أسباب للخوف حيال البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB) الذي تتزعمه الصين، والذي عقد اجتماعه السنوي الأول في بكين ووافق على أول مشروعات بقيمة 509 ملايين دولار، ورصدت "الإيكونوميست" في تقرير أبعاد هذا القلق بين المستثمرين.

إطار مؤسسي

- يعكس بنك الاستثمار في البنية التحتية رغبة جديدة لدى الصين لوضع عمليات إقراضها الخارجي في إطار مؤسسي، وهو الأمر الذي وصفه مراقبون بالسخط والمثير للجدل في نفس الوقت.

- هناك إشارة أخرى على النفوذ العالمي المتنامي للصين تكمن في إعادة إحياء طرق تجارية عبر القارات مثل "طريق الحرير" لإنعاش التبادل التجاري بين بكين والعديد من الدول المستفيدة.

- يختلف الأمر بالنسبة للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، فإن المحللين يرون أنه البديل الصيني لمؤسسات مالية دولية مثل "البنك الدولي" - الذي تقوده أمريكا - و"بنك التنمية الآسيوي" - الذي تقوده اليابان.

- أما المنتقدون، فيرون أن هذا البنك دليل دامغ على إصرار الصين للالتفاف حول المؤسسات المالية الدولية بدلاً من التعاون معها، كما يعتبره البعض عدائياً.

- اتجهت أنظار الأسواق نحو البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية بالتزامن مع بلوغ احتياطات النقد الأجنبي في الصين أربع تريليونات دولار، ومنذ ذلك الحين، هبط اليوان وتخارجت رؤوس أموال.

مخاوف غير مبررة

- يرى محللون مبالغة في المخاوف حيال نفوذ الصين في البنك الجديد لأن بكين تساهم بأقل من 1% من احتياطاتها المنبئية، بينما تم الحصول على 70% من رأس مال البنك المقدر بحوالي 100 مليار دولار من 56 دولة أخرى شريكة.

- يجمع البنك أيضاً تمويلات عن طريق إصدار سندات خاصة به، كما يبدو أن الأمور تسير وفق توقعات محددة، ويتزامن ذلك مع تراجع رؤوس الأموال في الأسواق الناشئة، وبالتالي، يبرز دور البنك لسد هذه الفجوة.

- بعكس البنك الدولي الذي يتهمة الكثيرون بالتحيز السياسي، فإن "AIIB" سيركز فقط على البنية التحتية، ولا يوجد له مجلس إدارة أو مكاتب فرعية دائمة في الدول المقترضة بالإضافة إلى سرعة الموافقة على المشروعات في غضون 6 أشهر.

- لا يجب تقييم البنك وانتقاده إلا في وجود بديل، فلو لم يتم إطلاقه، ستكون الصين موجودة بمفردها كمقرض دولي، ولكنها سعت لدعوة دول أخرى للمشاركة.

- أكد محللون أنه لو ترك المجال للبنك الآسيوي الذي تتزعمه الصين، فسوف يتجاوز المؤسسات المالية الدولية الأخرى بسبب خطته الطموحة التي تشمل على سبيل المثال توصيل الكهرباء لـ 2.5 مليون منزل ريفي في بنجلادش.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

نرى أن مشاركة مصر في مثل هذه المبادرات التنموية الإقليمية يمثل عنصر دفع اقتصادي هام يجب الحفاظ عليه خلال هذه المرحلة؛ حيث يمثل إنشاء هذا البنك دفعا للتمويل متعدد الأساليب والقنوات بما يغطي فجوة كبيرة في توفير الأموال اللازمة للبنية التحتية ودفع التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المشاركة، كما أن المساهمة ستتيح لمصر الاستفادة من كونها عضو مؤسس في هذا الكيان الاستثماري.

ويمثل هذا الكيان الجديد قوة مستقبلية تصل إلى مستوى المؤسسات الدولية الحالية كالبنك الدولي كما تدعم مشاركة مصر كعضو مؤسس في هذه المرحلة إمكانية مطالبة مصر بأن تكون مقرا رئيسيا لمركز البنك في أفريقيا كما يتيح لها تواجد ممثلين لها في كافة قطاعات البنك عند إنشائه وهيكلته وسيخلق فرصة هامة لمصر وآسيا للاستثمار والنمو معا.

ويدعم اشتراك مصر كعضو مؤسس من قدرتها على الحصول من خلال البنك على مساعدات وقروض ميسرة لتمويل المشروعات فيما بعد (يجب الأخذ في الاعتبار وجود دول ضمن الأعضاء المؤسسين الآن في وضع اقتصادي صعب ولكنها حرصت على المشاركة في تأسيس البنك)، وكون رأس المال المرخص به لبنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية سيتم دفعه من قبل أعضائه بالتقسيم وقد يرتفع ذلك مع توسع الأعمال في المستقبل يجعله لا يمثل عبئا حقيقيا على المالية العامة في مصر.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

تحليل اخباري: هل يمكن تجاهل أجراس إنذار سوق السندات؟

صحيفة الشرق الأوسط

تميل وسائل الإعلام المعنية بالشؤون المالية إلى أن تقدم تقاريرها الإخبارية المتلهفة حول ما جرى في أسواق الأسهم بالأمس. ولكن المحللين الاقتصاديين الأذكياء دائما ما يعرفون أن سوق السندات هي مكان البحث الواقعي عن الاتجاه الحقيقي للاقتصاد، أو على الأقل أين تذهب الأموال الذكية.

وفي الوقت الراهن، إذا كانت سوق السندات تتوقع بالفعل أين يتجه مسار الاقتصاد وبشكل صحيح، فعلينا جميعا أن نشعر بالربح. ولكن، رجاء، تابعوا القراءة قبل الهلع، فهناك الكثير والكثير وراء هذه القصة.

يمكن لسوق الأسهم أن ترتفع وتنخفض لعدد لا حصر له من الأسباب، وفي بعض الأحيان من دون سبب واضح للجميع على الإطلاق. ولكن سوق السندات، حيث يجري تداول تريليونات الدولارات ويتم تحديد أسعار الفائدة طويلة الأجل، هي سوق أكثر ثباتا واستقرارا (في المعتاد) من سوق الأسهم، فأسعار سوق السندات ترتبط في العموم ارتباطا وثيقا بأفاق النمو والتضخم على مدى السنوات المقبلة.

وتتسق أسعار الفائدة طويلة الأجل، التي تسود حاليا في جميع الاقتصادات المتقدمة الكبرى، مع المستقبل الاقتصادي الكارثي. واعتبارا لقيمتها الاسمية، تشير السندات إلى أن الأموال الذكية التي تتوقع التضخم لا تزال منخفضة بصورة استثنائية لسنوات مقبلة، وأن النمو سوف يظل ضعيفا لدرجة أن البنوك المركزية لن تكون قادرة على رفع أسعار الفائدة لسنوات مقبلة. وهو التحول الذي تسارعت وتيرته منذ التصويت البريطاني يوم 23 يونيو (حزيران) الماضي بمغادرة الاتحاد الأوروبي، ولكنه التحول الذي ظل جاريا منذ سنوات كذلك.

وبالنظر إلى الوضع الحالي لمنحنى عائدات السندات الأميركية، وهو الرسم البياني الذي يوضح أسعار الفائدة بالمقارنة بالسندات قصيرة، ومتوسطة، وطويلة الأجل، فإنه يشير إلى فرصة بنسبة 60 في المائة لوقوع الركود خلال العام المقبل استنادا إلى الأنماط التاريخية المسجلة، ووفقا لمحللي «دويتشه بنك» الألماني. وسجلت أسعار الفائدة طويلة الأجل أدنى معدلاتها القياسية خلال الأسبوع الماضي، وهو ما يعني أدنى معدل مسجل خلال تاريخ الولايات المتحدة الأميركية البالغ 227 عاما.

وتشير أرقام السندات المحمية من التضخم إلى أن أسعار المستهلكين سوف ترتفع بنسبة 1.4 نقطة مئوية فقط على أساس سنوي وحتى عام 2021، وبواقع 1.5 نقطة مئوية فقط خلال السنوات الخمس التالية لذلك. كما أنها تشير إلى أنه ليس من غير المرجح فقط بالنسبة لبنك الاحتياطي الفيدرالي أن يجد الظروف التي تستدعي زيادة أسعار الفائدة في الفترة المتبقية من عام 2016، ولكن هناك أيضا فرصة بنسبة 50 في المائة تقريبا لزيادة أسعار الفائدة بحلول عام 2017.

وعبر الاقتصادات المتقدمة الكبرى الأخرى، فإن الإشارات المرسله من أسعار السندات أسوأ بكثير؛ حيث تقدم السندات ذات السنوات العشر أسعار الفائدة السلبية في ألمانيا، واليابان، وسويسرا، والدنمارك، واعتبارا من إغلاق يوم الجمعة، وهولندا كذلك. مما يعني أن المشتري لتلك الأوراق المالية سوف يحصلون على القليل من اليورو، والين، والفرنك السويسري، أو الكرونة الدنماركية، مقابل استثماراتهم، وهو التطور الذي ليس له مثيل عبر مئات السنوات من التاريخ المالي.

ولكن هذه العبارة «اعتبارا لقيمتها الاسمية» ترفع بعض الأثقال الخائفة هنا؛ فهناك أسباب للاعتقاد بأن الأسعار الحالية تعكس بعض الخواص المتعلقة بالعرض والطلب على الأصول الآمنة، بدلا من القناعة السائدة بين المستثمرين العالميين بأنهم في انتظار الأوقات العصيبة في السنوات المقبلة.

ويفعل كثير من مشتري السندات الحكومية ذلك، ليس لأنهم يجدون العوائد المعروضة مقبلة، ولكن ببساطة لأنهم مضطرون لفعل ذلك. وتواجه شركات التأمين الجهات الرقابية التي قد تطلب منهم فعل ذلك. وتسعى صناديق المعاشات إلى التعويض عن الالتزامات طويلة الأجل مع الأصول الآمنة لفترة مماثلة. وتشتري البنوك السندات لتتوافق مع القواعد التي تقيد المخاطر التي يمكن حوزها.

عبر السنوات القليلة الماضية، أصبحت البنوك المركزية أكبر المشتريين للسندات. وبرنامج بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي للتسهيلات الكمية - عن طريق شراء السندات بهدف تحفيز الاقتصاد - قد انتهى في عام 2014، ولكن البنك المركزي الأوروبي وبنك اليابان لا يزالان مستمرين في ذلك البرنامج، ويشترى البنك المركزي الأوروبي ما قيمته 80 مليار يورو من الأوراق المالية في الشهر.

لذا، لدينا طلب قوي على السندات مصدره المؤسسات المستعدة للشراء بأي ثمن، وهي مؤسسات لا تنتم بالمرونة، من الناحية الاقتصادية.

ثم، وعلى جانب العرض، لم تكن الحكومات تصدر كميات هائلة من السندات الجديدة، وذلك لأسباب تتعلق بالسياسات الداخلية لمكافحة العجز المالي. وقيمة الدين الحكومي الألماني العام المعلق كانت 1.8 تريليون دولار عند نهاية عام 2015، على سبيل المثال، انخفاضاً من تريليوني دولار العام السابق.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرئته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

ويعتبر النظر عن رأيك في الحكمة من استخدام العجز الحكومي لمحاولة دعم الاقتصاد المتعثر، فإن الحكومات في معظم الأحيان وببساطة لا تستجيب لأسعار الفائدة المنخفضة للغاية والاقتصادات المحبطة عن طريق الزيادة الجذرية للعجز في الإنفاق، وبالتالي زيادة المعروض من السندات.

ولذلك، فإن ارتفاع الطلب على السندات لا علاقة له، وبشكل كبير، بالأسعار (حتى مع الرغبة في شراء السندات لقاء خسارة معينة) إلى جانب العرض الثابت إلى حد كبير، والذي يؤدي إلى رفع الأسعار، الأمر الذي يعني في سوق السندات انخفاض أسعار الشراء.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة ليست هي المحرك الرئيسي وراء ذلك (أوقف بنك الاحتياطي الفيدرالي برنامج التسهيلات الكمية، واستمر الدين الأميركي المعلق في الارتفاع)، فإن سوق السندات أصبحت عالمية بدرجة كافية لأن تشكل جزءاً مهماً من هذه القصة.

عندما تقدم السندات الألمانية واليابانية عوائد سلبية، كانت نسبة اثنين في المائة أو نحوها التي كانت تقدمها سندات الخزنة الأميركية في وقت مبكر من هذا العام تبدو جذابة وبشكل كبير. وبالأساس، استوردت الولايات المتحدة بيئة أسعار الفائدة المنخفضة للغاية تلك من الخارج، على الرغم من أن الاقتصاد المحلي في وضع جيد للغاية، لدرجة أن بنك الاحتياطي الفيدرالي كان يخطط لرفع أسعار الفائدة.

حتى، وعلى الرغم من ذلك، وفي الأوقات العادية، توفر أسعار السندات معلومات مفيدة حول المسار المرجح للتضخم والنمو، وقد يكون هذا من الأمثلة الجيدة عندما تكون تلك المؤشرات أقل فائدة.

ومن الأدلة على أن إشارات الركود الواردة من سوق السندات خاطئة، وإذا ما كانت أسعار السندات من المقاييس التي لا يمكن الاعتماد عليها، يمكننا النظر في الأسواق الأخرى التي يمكن أن تكون معيبة، ولكنها على الأقل معيبة بطرق مختلفة.

وتلك الأسواق الأخرى لا تبعث بإشارات على الركود على الإطلاق: أغلق سوق الأسهم في الولايات المتحدة يوم الاثنين عند مستوى قياسي من الارتفاع، ومؤشرات التقلبات في سوق الأسهم المستقبلية منخفضة للغاية، وأسعار النفط، وبعد الارتفاع الغاضب منذ الشتاء الماضي، قد توقفت عند الحد المسجل من مكاسبها.

فما مدى الانخفاض في أسعار الفائدة الذي يمكننا تعليق عوامل العرض والطلب على أساسه في سوق السندات، بالمقارنة مع التحول الأصلي في توقعات المستثمرين حول المستقبل؟ حاول روبرتو بيريل، الخبير الاقتصادي لدى مؤسسة «كورنستون ماكرو»، فك أجزاء الأحجية في ذلك.

فهو يقدر أن ما يقرب من ثلاثة أرباع الانخفاض في عائدات الخزنة الأميركية منذ بداية العام الحالي، يرجع إلى الانخفاض في التعويضات التي يطالب بها المستثمرون لقاء «حجز» أموالهم عبر سنوات كثيرة. ويرجع ذلك، وبشكل كبير، إلى عوامل العرض والطلب المشار إليها. وهو ينسب نحو واحد على ثمانية من الانخفاض إلى تصور المستثمرين بأن بنك الاحتياطي الفيدرالي سوف يرفع أسعار الفائدة بدرجة بطيئة حيال أي ظروف اقتصادية معتبرة وأكثر مما افترضوا عند بداية العام الحالي.

وهو يعزو واحد على ثمانية فقط من الانخفاض المتحقق إلى الاعتقاد الفعلي السائد بين المشترين بأن الاقتصاد سوف ينمو بوتيرة بطيئة عبر السنوات المقبلة وأكثر مما اعتقدوا في بداية عام 2016. وهناك أخبار سارة في ذلك، كما أن هناك أخباراً سيئة كذلك. والأخبار السارة تفيد بأن أغلب الانخفاض المحقق في أسعار الفائدة طويلة الأجل ينشأ عن أشياء ترتبط ارتباطاً طفيفاً بالقوة الكامنة وراء النمو الاقتصادي. والأخبار السيئة هي أن بعض أجزاء الانخفاض تنشأ فعلياً عن النظرات الاقتصادية التشاؤمية، في الوقت الذي يشهد وبالفعل كثيراً من التشاؤم.

تعد سوق السندات في الوقت الراهن مثل عداد السرعة الذي يُعاد ضبطه بصورة سيئة، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليه. وهي قد تكون أقل فائدة من المعتاد، ولا يمكن تفسيرها حرفياً، ولكنها لا تزال تخبرنا بشيء ما، وذلك الشيء هو أنه ينبغي أن يساورنا القلق بشأن إمكانية وقوع العالم في فخ اقتصادي انكماش رديء، ذلك الذي لن يتحسن في أي وقت قريب.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ويُؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

يمثل التوجه لطرح السندات حاليا جزءا من السياسة المالية للدولة وآليات سد الفجوة التمويلية المتنامية حاليا، ولكن يجب الالتزام بأن يرتبط استخدام الموارد الناتجة عن طرح السندات الدولارية بتوجيهها إلى استثمارات ومشروعات تنموية تكون قادرة على توليد تدفقات نقدية مستقرة بالعملة الأجنبية لتمويل مدفوعات السندات من الأقساط أو القوائد المستحقة بما لا يمثل عبئا متصاعدا على الموازنة العامة للدولة إذا تم توجيهها لتمويل عجز الموازنة وأن يكون التوجه دائما للربط ما بين الإصدار وأسلوب استخدام الموارد والعوائد المحققة منها. كذلك يجب دراسة فرص تسويق الإصدار بالأسواق العالمية قبل البدء فيه.

وتكمن أهمية عملية الطرح في هذا التوقيت في إعادة مصر إلى أسواق التمويل الدولية في ظل حاجة الاقتصاد القومي لتمويل الفجوة التمويلية، عن طريق الاقتراض أو سندات دولارية أو غيرها. إلا أنه يجب الأخذ في الاعتبار نتائج عملية الترويج للطرح في ظل الأوضاع التي تشهدها الأسواق العالمية من ناحية ودرجة التصنيف الائتماني لمصر من المؤسسات الدولية من ناحية أخرى، بالإضافة إلى مستويات العوائد على إصدارات الدول النامية في الأسواق العالمية.

ونتوقع أن تواجه مصر صعوبة في عملية الإصدار القادم من السندات، بسبب احتمالات رفع أسعار الفائدة على الدولار بالإضافة إلى الاضطرابات في الأسواق الناشئة، والصدمة العنيفة الناتجة عن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وإن كان يقلل من هذه الصعوبة الإصلاحات الاقتصادية التي من المزمع تطبيقها والتغيرات التي تشهدها السياسة النقدية وبالترتبة تحسنا مماثلا في السياسات المالية وتأثيراتها الاقتصادية.

كما نرى ضرورة التوجه إلى اعتماد (صكوك التمويل) في الوقت الحالي سواء على المستوى الحكومي، مما سيجذب استثمارات عربية خليجية للدخول في سوق الدين ومن ثم يرفع من الحصيلة الدولارية من جانب ويخفف العبء عن البنوك المحلية من جانب آخر، ويزيد مساحة البدائل التمويلية المتاحة. ولا بد من الاستفادة من هذه الأداة في إطار خطة الدولة نحو تطوير الأدوات المالية وتنويعها لزيادة قدرة الشركات والحكومة وغيرها من الجهات الاعتبارية المختلفة على الحصول على التمويل، لما في ذلك من أثر إيجابي على زيادة حجم الاستثمار والتشغيل في الاقتصادي القومي، وعلى تمكين تلك الجهات من تنويع مصادر تمويلها، ولتلبية احتياجات شريحة كبيرة من الأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة والشركات الراغبة في تمويل أنشطتها ومشروعاتها أو التوسع فيها عن طريق الصكوك، وكذلك تفضيل العديد من المستثمرين لهذه الأداة الاستثمارية.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أداء الأسواق العالمية

(رويترز) (موقع أرقام)

انخفضت الأسهم الصينية بنهاية جلسة تداولات الجمعة، لتسجل أول تراجع أسبوعي في شهر، مع تراجع التكهات بسخ تدابير تحفيزية جديدة. وسجلت أسهم شركات المنتجات الاستهلاكية والطاقة تراجعاً، مع هبوط أسعار النفط، وتكهات تراجع الطلب على مصادر الطاقة الأخرى مثل الفحم. وعانت البورصة الصينية من اتجاه بعض المستثمرين لجني الأرباح بعد مكاسب قوية مسجلة في الفترة الماضية، بالإضافة إلى التوقعات بإحجام البنك المركزي عن ضخ تدابير جديدة لتحفيز الاقتصاد.

وهبط مؤشر "شنغهاي" المركب بنسبة 0.9% ليصل إلى 3012 نقطة عند الإغلاق، مسجلاً خسائر أسبوعية بنحو 1.4%.

وانخفضت الأسهم اليابانية بنهاية جلسة الجمعة، مع جني الأرباح، واتجاه الين للصعود مع تراجع احتمالات ضخ تدابير تحفيزية قوية من قبل البنك المركزي.

وكانت البورصة اليابانية قد تأثرت سلبيًا بارتفاع قيمة الين، عقب نفي محافظ بنك اليابان بالأمس التقارير التي تتوقع اتجاه البنك لضخ تدابير تحفيزية قد تشمل "هليكوبتر الأموال".

ولا يزال المستثمرون يتوقعون ضخ حكومة اليابان إجراءات تحفيزية مالية قد تصل إلى 10 تريليونات ين، في مسعى لدعم النمو والتضخم.

وهبط مؤشر "نيكي" الياباني بنسبة 1.09% إلى 16627 نقطة، لكنه سجل ارتفاعاً بنحو 0.8% في أسبوع، كما انخفض مؤشر "تويكس" بحوالي 0.9% ليصل إلى 1327 نقطة.

كما ارتفعت الأسهم الأمريكية في ختام تداولات الجمعة بعد افتتاحية ضعيفة؛ حيث تلقت دعماً من أسهم قطاع الاتصالات التي توازنت مع انخفاض القطاع الصناعي، وحققت المؤشرات الرئيسية مكاسب للأسبوع الرابع على التوالي، كما سجل مؤشر "S&P" مستوى قياسياً جديداً.

وارتفع مؤشر داو جونز الصناعي بمقدار 53.6 نقطة إلى 18570.8 نقطة، كما ارتفع مؤشر "نازداك" (+26.2 نقطة) إلى 5100.1 نقطة وهو أعلى إغلاق هذا العام، بينما ارتفع مؤشر "S&P 500" القياسي (+9.8 نقطة) إلى 2175.03 نقطة، وهو إغلاق قياسي جديد.

وعلى الصعيد الأسبوعي، سجل "داو جونز" مكاسب بنسبة 0.3%، كما حقق "نازداك" مكاسب بنسبة 1.4%، في حين ارتفع "S&P" هذا الأسبوع بنسبة 0.6%.

وفي الأسواق الأوروبية، انخفض "ستوكس يوروب 600" بنسبة 0.07% أو بمقدار 0.2 نقطة إلى 340.33 نقطة، وحقق المؤشر القياسي مكاسب أسبوعية بنسبة 0.7% هي الثانية على التوالي.

وانخفض مؤشر داكس الألماني (-8.75 نقطة) إلى 10147.46 نقطة، فيما ارتفع مؤشر "فوتسي" البريطاني (+30.59 نقطة) إلى 6730.48، كما ارتفع مؤشر "كاك" الفرنسي (+4.85 نقطة) إلى 4381.1 نقطة.

من ناحية أخرى انخفضت أسعار العقود الآجلة للذهب تسليم أغسطس بنسبة 0.6% أو بمقدار 7.60 دولار إلى 1323.40 دولار للأوقية، وانخفض المعدن النفيس بنسبة 2.3% خلال الأسبوع الماضي بعد تحقيقه لأرباح خلال الأسابيع الستة السابقة.

وفي سوق النفط، انخفض "نايمكس" الأمريكي بنسبة 1.3% أو بمقدار 56 سنتاً وأغلق عند 44.19 دولار للبرميل مسجلاً خسائر أسبوعية بنسبة 3.8%، بينما انخفض "برنت" القياسي بنسبة 1.1% أو بمقدار 51 سنتاً وأغلق عند 45.69 دولار للبرميل وسجل خسائر أسبوعية بحوالي 4%.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعدّ بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

لا يعود الاتجاه العرضي المائل للهبوط بالبورصة المصرية خلال الأسبوع الماضي إلى عوامل داخلية مرتبطة في الأساس بمتغيرات أسعار العملات الأجنبية أمام الجنيه المصري وبدء مناقشات تطبيق قانون الضريبة على القيمة المضافة؛ حيث حد من تأثيرها بالأسواق العالمية حالة الاستقرار النسبي التي تشهدها تلك البورصات في ظل غياب المتغيرات الأساسية مما يعني أن البورصة المصرية لازالت متجهة للتفاعل أكثر مع أوضاعها الداخلية في الأسبوع الماضي، وذلك في ظل قوة المتغيرات الداخلية مع ظهور تحركات إيجابية في الأسواق العالمية دفعت أغلبها للتماسك وتعويض خسائرها السابقة وهي فرصة إيجابية لطرح أدوات جديدة أو تطوير نظم التعامل في البورصة المصرية في ضوء أن المتغيرات الخارجية أصبحت أقل وطنة على أداء السوق المحلي مما سيساهم في زيادة فرص جذب استثمارات الأجانب للبورصة خلال الفترة القادمة إذا استمرت الأوضاع كما هي.

ونؤكد على أن اتجاه الدولة حالياً لدراسة طرح حصص من شركات في البورصة المصرية أو بالأسواق العالمية يستلزم دراسة توقيت الطرح وآليات التسعير وفرص نجاحه في ظل الأوضاع العالمية التي يشهدها أغلب الأسواق العالمية خلال الفترة الحالية مع انسحاب السيولة الذي بدأت بوادره تظهر في العديد من الأسواق العالمية لصالح ملاذات استثمارية أخرى مثل الذهب والاستثمار العقاري وذلك لضمان وجود فرص حقيقية لنجاح الطروحات المخطط عليها بالأسواق وتحقيق الهدف منها.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.